

« أزمة الغلاء العالمية وتأثيرها في إسرائيل »

رغم هذه المكاسب، تواجه الزراعة في إسرائيل الآن عدة تحديات تعتبر مصيرية بالنسبة لتوافر المواد الغذائية داخل إسرائيل، أحد أسبابها ذلك الغلاء الذي طرأ على أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية التي تستورد منها إسرائيل حاجاتها الأساسية، مثل السكر والقمح والعلف. « أن الغلاء الكبير الذي حدث في الأسواق العالمية، والخوف من « أزمة غذائية » كبيرة في الخارج، وما يمكن أن يكون لها من انعكاسات علينا، هو مصدر القلق الأساسي الذي تخيط به الزراعة عندنا الآن » (رازي غوتريمان - معاريف، ١٩٧٥/٤/١). وخلال السنين العشر الأخيرة ساد لدى المسؤولين عن الزراعة في إسرائيل الرأي القائل « بأن ما ينقصنا من مواد غذائية يمكن شراؤها في العالم بأسعار أرخص من تكاليف إنتاجها هنا. لذلك توجه الاهتمام إلى تصدير منتجات أخرى... أما اليوم فإن هذا الافتراض يمر في مرحلة من إعادة النظر، لأنه أصبح واضحا أن وزن الإنتاج الزراعي قد ازداد جدا في قائمة الأفضليات، حيث لم يعد يقاس من ناحية ثمنه فقط، وإنما في ضوء الحاجة الأساسية لتأمين غذاء لسكان الدولة » (إيلي الحاد - هارتس، ١٩٧٥/١/٢١). فقبل سنتين تقريبا، كانت عائدات إسرائيل من صادراتها من المواد الغذائية كافية لتمويل وارداتها في هذا المجال. « واليوم تغير الأمر بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية في العالم... فقبل ٦ سنوات كان سعر اللصوم ٥٠٠ دولار للطن الواحد، وأصبح اليوم ١٢٠٠ دولار. كذلك كان ثمن السكر ٦٠ دولارا للطن، فأصبح اليوم نحو ١٠٠٠ دولار للطن، ويتوقع أن ينخفض إلى ٦٠٠ دولار للطن في السنة المقبلة... وأحيانا تشكل هذه المواد [التي ينبغي استيرادها] نحو ثلث أو نصف أو ٦٠٪ من استهلاك إسرائيل » (المصدر نفسه).

هناك اختلاف في الآراء بين المسؤولين عن القطاع الزراعي في إسرائيل، بشأن أهمية ما يحدث اليوم في أسواق المواد الغذائية في العالم، فبعضهم يرى أن هذا ليس إلا أزمة عابرة، لا يمكن أن تغير نظام توزيع المواد الغذائية في العالم، بينما يعتقد

تستفيد اليوم من مكاسب التطور الزراعي التي أحرزتها منذ قيامها، « فنحن نزود أنفسنا بالجزء الأكبر من القمح، وبجميع الخضروات والفاكهة، والطيب، ومنتجاته، والقطن ولجوم الطيسور، والأسماك، وجزء من لحم البقر، وجزء ضئيل من السكر والعلف... وتعتبر إسرائيل اليوم من الدول المتطورة في العالم في حقل الزراعة » (إيلي الحاد - هارتس، ١٩٧٥/٢/٥). كذلك يمكن وصف التقدم الزراعي في إسرائيل بشكل آخر، « فمثلا، تضاعف محصول القمح في نفس المساحة من الأرض خلال عشر سنين. وزاد إنتاج الخضروات ثلاثة أضعاف... كذلك حدثت « ثورة » في أساليب الفلاحة وطرق السقي وما شابه » (المصدر نفسه - هارتس، ١٩٧٥/٢/٢).

غير أنه يبدو، إضافة إلى ذلك، أن إسرائيل استنفدت جميع مصادرها الطبيعية في المجال الزراعي في الوقت الحالي، سواء في الأرض أو المياه بحيث يقوم بعض المزارعين هناك اليوم بفلاحة أراض غير خصبة لم تكن صالحة للزراعة في الماضي. كذلك فإن كمية المياه آخذة في الانخفاض. أما بالنسبة لعدد العاملين في الزراعة فإنه آخذ في الانخفاض أيضا، إذ أن أعدادا منهم تنتقل، تدريجيا، إلى فرع الصناعة. « وفي ضوء هذه المعطيات فإن رأس المال هو الشرط الوحيد لاستمرار تطور الزراعة... فقد مرت الزراعة في إسرائيل في نفس المسار الذي مرت به في الدول المتطورة، أي استبدال العمل اليدوي بالعمل الآلي، الأمر الذي رافقه في كثير من تلك الدول انخفاض في عدد المزارعين وانتقال من القرية إلى المدينة. » (المصدر نفسه). ولكن الكيوتستات في إسرائيل وجدت حلا جزئيا لهذه المشكلة بواسطة نقل أشخاص من الزراعة إلى الصناعة داخل مجالاتها، بعد أن أنشأت صناعات داخلها، بحيث استطاعت الاحتفاظ بجزء من العمال ومنع انتقالهم إلى المدينة، « واليوم تجد في هذه الكيوتستات اقتانا مكيفة هوائيا، وآليات حديثة... لحلب الأبقار يستطيع شخص واحد إدارتها... ثم آليات لقطع أشجار التفاح وغيرها، وآليات أخرى كثيرة من تلك التي تستخدم في الزراعة » (المصدر نفسه).